2644 ر
1834

E

التوزيع: عـــام
E/ECWA/106
١٥ نيسان /ابريل ١٩٨٠
الاصل : بالانكليزيـــة

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩-٢٤ نيسان /ابريل ١٩٨٠

بغداد، العراق

البند ٦ (ج) من جدول الاعمال المؤقت

برنامج اللجنة بشأن الشعب العربي الفلسطيني

(مذكرة من الامين التنفيـــذي)

80-3140

أولا ـ مقدمة

اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، متابعة منها للقرار ١٢(٢) الذي يعنى بمنظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب الدائم ودعوتها للمشاركة في نشاطاتها، القرار ٢٧(٣) باعتماد خطوط عامة لدراسة شاملة يتعين ان تقوم بها الامانة التنفيذية (E/ECWA/32/Add.1) . وكان مقررا ان تتناول هذه الدراسة "الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا" . وقد قامت الجمعية العامة، لدى النظر في ميزانية اللجنة لعامي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، بتوفير مبلغ ٥٦٠ ٥٩ دولارا امريكيا لهذه الدراسة، فيما قدمت حكومة قطر مساهمة بمبلغ ٧٥٨ ١٤٢ دولارا امريكيا . غير انه كان مستهدفا في الاصل ان تبلغ الكلفة الكلية للدراسة ٢٤١ ٣٠٦ دولارا امريكيا . وفي اعقاب التقرير المرحلي للامانة التنفيذية (E/ECWA/59/Add.1) بشأن تنفيذ القرار ٢٧(٣)، اتخذت اللجنة القرار ٥٣(٥) الذي يطلب من الامانة التنفيذية ان تقدم الى الدورة السادسة للجنة مزيدا من التفاصيل عن الاحتياجات المالية اللازمة لاتمام الدراسة .

ومتابعة للقرار ٥٣(٥)، قدمت الامانة التنفيذية تقريرا (E/ECWA/76) بأنها طلبت مبلغ ٢٠٠ ٧٧ دولارا امريكي في اطار ميزانية الامم المتحدة لعامي ١٩٨٠ـ١٩٨١ وبانه، بقدر ما سمحت التقديرات في ذلك الوقت، ستكون هناك حاجة الى مبلغ اضافي قدره ٨٠٠ ١٢٤ دولار امريكي كموارد خارجة عن الميزانية . كما اشارت الامانة التنفيذية الى انه بتعيين مشرف على الدراسة (١٥ آذار/مارس ١٩٧٩) اصبح من المتعين اجراء مشاورات مكثفة بهدف تركيز نطاق الدراسة وتوضيح اهدافها واجراءاتها التنفيذية في ضوء مختلف العوامل المقيدة بما في ذلك التقييدات المالية . وبناء على ما قامت به اللجنة من اعادة تقييم، تود ان تقدم التقرير التالي عن الوضع حتى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ .

ثانيا ـ التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٧(٣)

ألف ـ تدابير مؤقتة

من البديهي انه ما كان يمكن تنفيذ القرار ٢٧ (٣) تنفيذا فعليا بدون تعيين موظفين فنيين مؤهلين حسب ما نصت عليه الميزانية الاصلية للدراسة . وهكذا، ففي الفترة التي سبقت تعيين مشرف على الدراسة في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩، كانت الامانة التنفيذية في وضع لا يسمح لها باكثر من احراز تقدم محدود جدا في مباشرة الدراسة . ولهذا الغرض، شكلت الامانة التنفيذية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ فرقة عمل اجرت مداولات حول نطاق الدراسة والقيود المتعلقة بها فضلا عن الخطوات العملية اللازم اتخاذها لتنفيذ هذه الدراسة . وبالاضافة الى ذلك، بادرت فرقة العمل باتخاذ عدة خطوات تمهيدية فيما يتعلق ببعض العناصر الاساسية المكونة للدراسة الشاملة . وقد اشتملت هذه العناصر على :

(١) مسح للمؤلفات الملائمة والمتاحة؛

(٢) ورقة عمل حول ديموغرافية الفلسطينيين؛

(٣) مسح للمؤسسات الاجتماعية والثقافية والتعليمية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛

(٤) مسح لوضع الفلسطينيين القانوني في بلدان عربية مختارة.

وبما ان فرقة العمل قد وفرت للدراسة مدخلات مفيدة جدا في صورة سياسة عملية وجوانب تنفيذية، الا ان الانتفاع بعملها لم يكن ممكنا الا بعد تعيين مشرف على الدراسة في آذار/مارس ١٩٧٩. لذلك ينبغي اعتبار هذا التاريخ، لكافة الاغراض العملية، بمثابة التاريخ الفعلي لبدء هذه الدراسة.

باء - التقدم المحرز منذ آذار/مارس ١٩٧٩

١- حيث ان نطاق الاختصار في القرار ٢٧(٣) - كما تجسد في الخطوط العامة المعتمدة (E/ECWA/32/Add.1) كان واسعا جدا، ونظرا لانه لم تكن هناك تجارب سابقة للاقتداء بها، فقد فرضت الواقعية والحكمة وضع تخطيط محكم واجراء مشاورات واسعة مع الافراد ومع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها قبل القيام بأية نشاطات هامة في مجال الابحاث. وهكذا تم اجراء مشاورات مكثفة مع جميع الجهات المعنية خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٩. وادت هذه المشاورات الى اتفاق في الرأي بأن مدة الـ ١٥ شهرا التي كانت مستهدفة بموجب خطة التنفيذ لم تكن واقعية تماما وبأن الحد الادنى اللازم بدلا منها هو ٢٤ شهرا.

٢- تم اتخاذ خطوات لعمل جميع ما تبقى من الوثائق الدائمة الشاغرة والتي تتكون من اربع وثائق من الفئة الفنية وسكرتيرة واحدة. وقد تحقق ذلك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩.

٣- استمرت عملية مسح المؤلفات الحديثة، التي كانت قد بدأت في وقت سابق، وتم جعلها اكثر شمولا.

٤- تم اينما اجراء مسح للموارد الاخرى ولمؤسسات الابحاث وللافراد ذوي الخبرات الضرورية. ونتيجة لذلك، تم اقامة علاقات عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كمركز التخطيط ومركز الابحاث ودائرة الحاسب الالكتروني. كما تم اقامة اتصال وثيق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٥- خلال الفترة بين حزيران/يونيو وايلول/سبتمبر ١٩٧٩ تم اتخاذ الاستعدادات لاجراء المسوح الميدانية. فقد تم اعداد استبيان اساسي جرى استخدامه في اختبار اولي مع ٦٠ عائلة لتحديد مدى صحته ومأمونيته فضلا عن مستلزماته الادارية. وقد صمم الاستبيان لتوفير معلومات لا يمكن توفيرها بطريقة اخرى، مستكملا بذلك الابحاث الخاصة بالمراجع.

وفي هذه الفترة، كان التخطيط المتزامن للمسوح الميدانية جاريا اينما على تقدم وساق. وقامت الامانة التنفيذية باستخدام اخصائي في تقنيات المعاينة كخبير استشاري لهذا الغرض. ونظرا للقيود المتصلة بالزمن والتمويل، رأت الامانة الاكتفاء باجراء مسوح في لبنان والاردن والجمهورية العربية السورية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ومصر، وعن طريق البريد في الولايات المتحدة الامريكية.

٦- خلال الفترة بين ايلول /سبتمبر وكانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩، تم اجراء ابحاث مكثفة في مجال المراجع باستخدام المواد المتوفرة لدى مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية والجامعتين الامريكية واللبنانية. وقد تركز البحث على فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨ (الجزء الثاني من الخطوط العامة) لوضع مقياس يمكن على اساسه اجراء تقييم للوضع الاقتصادي والاجتماعي في ما بعد عام ١٩٤٨. وتم الانتهاء من استعراض المراجع الخاصة بهذا الجزء من الدراسة (سواء المصادر الرسمية او غير الرسمية) واجراء الابحاث حولها، الامر الذي يمثل جانبا اساسيا من العمل والذي يستغرق كامل وقت كبار العاملين في مجال الابحاث. وتم وضع مسودة عمل للجزء الثاني من الدراسة في كانون الاول /يناير ١٩٨٠.

٧- وفي نفس الوقت مع الانشطة المذكورة اعلاه، كان يجرى مواصلة تطوير الملف التقني للمسوح الميدانية. ويضم هذا الملف التقني الاستبيانات والرموز والتبويبات، والكتيبات الخاصة بالعدادين والمرمزين، ونتائج الاختبار الاولي. وقد تم الانتهاء من الاختبار الاولي، وعلى ضوء نتائجه واقتراحات مختلف الاطراف المعنية، بما في ذلك موظفو مركز الاحصاء الفلسطيني (في دمشق) ودائرة الحاسب الالكتروني التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية (في بيروت)، سيتم تنقيح الاستبيان الاساسي وتحديد بيانات الترميز والتبويب (التي تتقدم ما يربو على ٢٠٠ جدول). وفضلا عن ذلك، تم اعداد كتيبات ارشادية في صيغتها الاولية.

٨- ويجرى حاليا العمل في دراسة حول اقتصاد الضفة الغربية، واستكمال المسوح السابقة عن المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحول دور المرأة في الشؤون الفلسطينية والوضع الراهن للفلسطينيين في البلدان الواقعة ضمن مناطق الاكوا، وحول استكمال الملف التقني.

ثالثا- الجوانب التنفيذية ذات الصلة

الف- تدبير موظفي المشروع

تأثر تنفيذ القرار بالتأخيرات التي حدثت في تدبير موظفي المشروع. ونظرا الى طبيعة الدراسة، ظهرت مشكلة تمثلت، على نحو خاص، في تحديد موظفي المشروع المناسبين والمقبولين. وهكذا، بالرغم من الجهود الخاصة التي بذلتها الامانة التنفيذية لم يكن من الممكن تعيين مشرف على الدراسة حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩. وتبعا لذلك، لم يكن بالامكان اتخاذ الخطوات الحاسمة المتعلقة بتصميم الدراسة ومسوحها الا بعد تعيينه.

باء- الابعاد التنفيذية للدراسة

لتحديد نطاق الدراسة من الناحية التنفيذية ومن حيث انماط العينات، وما الى ذلك، من المهم ان يتم منذ البداية وضع تعريفات دقيقة. وفي هذا الصدد لا نجد في المراجع المتوفرة، ولا سيما في المجال الاجتماعي، تعريفا دقيقا لمفهوم "الامكانيات" الذي يمثل احد العوامل الرئيسية المحددة لنطاق الدراسة. وهكذا، فان بناء نموذج للـ "الامكانيات الاجتماعية" لبلد او لمجتمع ما ليس، في افضل الاحوال، مسألة سهلة. اذ انه من البديهي ان يستلزم بناء نموذج كهذا الاستعانة بالمسوح الميدانية الواسعة النطاق. وعلى ذلك، فان مثل هذه المسوح

الميدانية في " اى بلد عربي فيه جالية فلسطينية تزيد على ٥٠٠٠ شخص " سوف تشكل الهيكل الاساسي للدراسة الشاملة. وهذا ما جعل تصميم وتنفيذ المعاينة وادارة شؤون الاستبيانات، بما في ذلك معالجتها بالحاسبات الالكترونية، تمثل ادوات مهمة لهذه الدراسة. هذه الابعاد لم تحظ حتى قدرها في الخطوط العامة الاصلية سواء من حيث الاحتياجات المالية أو الفنية. وقد نرى ان من الضروري لعلاج هذا الوضع اعادة جدولة النشاطات المستهدفة في الاصل.

جيم - القيود المالية

بعد تعيين مدير للدراسة وعقب المشاورات التي اجريت مع الاطراف المعنية حول نطاق الدراسة ومكوناتها الميدانية، تم التوصل الى اتفاق في الرأى يؤكد الحاجة الى سنتين اضافيتين لاستكمال الدراسة. وتبعا لذلك، تم اعداد خطة تكاليف منقحة تسمح باجراء عدد اقصى من المسوح " لامكانيات" المجتمعات العربية الفلسطينية (من خلال الاعمال الميدانية).

(١) خطة التكاليف المنقحة

(أ) تدعت الجمعية العامة ما مجموعه ٨٩٢٠٠ دولار امريكي في اطار الميزانية البرنامجية لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ مساهمة منها في هذه الدراسة كمساعدة مؤقتة تتيح الاستعانة بخدمات بعض موظفي المشروع لمدة محدودة. ويتكون هذا المبلغ من اعادة تخصيص المبلغ (مضافا اليه الزيادة الخاصة بالتضخم) الذى كان متوفرا من قبل ضمن ميزانية عامة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ولكن لم ينفق به الا جزئيا (١٣٠٩٢ دولارا امريكيا).

(ب) وتبين ايضا من خطة التكاليف المنقحة ان الموارد اللازمة من خارج الميزانية والتي تبلغ ٥٨٨٢٨٥ دولارا امريكيا ينبغي ان تغطي الجانب الاكبر من الوظائف الدائمة خلال فترة السنتين؛ والخدمات الاستشارية؛ والعاملين في المسح الميداني والتحليل؛ وسفر موظفي المشروع، فضلا عن نفقات التشغيل العامة بما في ذلك النفقات الادارية.

(ج) وهكذا، تم تقدير مجموع الموارد اللازمة للدراسة بمبلغ ٦٧٧٤٨٥ دولارا امريكيا اعتبارا من ١٥ آذار/مارس ١٩٧٦، وهذا لا يشمل مبلغ الـ ١٣٠٩٢ دولارا التي انفقت على نشاطات سبقت وضع المشروع موضع التنفيذ.

(٢) الموارد المخصصة للدراسة ووضع الاعتمادات

حتى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠ كان وضع الاعتمادات فيما يتعلق بالموارد المخصصة للدراسة على النحو التالي :

	الموارد المخصصة (بالدولار الامريكي)	الانفاق (بالدولار الامريكي)
ميزانية الامم المتحدة لعامي ١٩٧٦-١٩٧٧	١٣ ٠٩٢	١٣ ٠٩٢
مكومة قطر	١٤٢ ٧٥٨	١٤٢ ٧٥٨
ميزانية الامم المتحدة لعامي ١٩٨٠-١٩٨١	٨٩ ٢٠٠	٢٦ ٤٦٣
صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية	٥٣ ٦٠٠	—
المجموع	٢٩٨ ٦٥٠	١٨٢ ٣١٣

وبالرغم من انه لم يتوفر خلال فترتي الميزانية ١٩٧٦-١٩٧٧ و ١٩٧٨-١٩٧٩ الا مبلغ ٨٥٠ ١٥٥ دولارا امريكيا لاجراء دراسة يبلغ مجموع الموارد اللازمة لها ٥٧٧ ٦٩٠ دولارا امريكيا، فقد تم التقيد بنطاق اختصاصها وبخطوطها العامة وتسلسل مراحل تنفيذها • وتبعا لذلك، وبالنظر الى التقييدات الشديدة في الموارد، حدثت بعض مظاهر التأخير في تنفيذ الدراسة عما كان مستهدفا في الاصل • ولم يكن في الامكان الاستعانة بالخدمات الاستشارية الاساسية في مجال الاحصاءات والمعاينة والتصميم في المواعيد المقررة اصلا مما أخر وضع الاستبيان في صورته النهائية، فيما استدعي الامر تأجيل المسوح الميدانية • هذه التقييدات المالية لم تؤد فقط الى تأخير تنفيذ القرار وانما منعت ايضا تقديم عقود للعاملين في المشروع • وهذا الوضع لم يساعد على تنفيذ المشروع في ظل افضل الظروف الممكنة •

رابعا - امكانيات استكمال الدراسة

سوف يتم انجاز العمل المتعلق بالملف التقني، في حين ان الاموال المتبقية في اطار الميزانية العادية لن تكفي الا لتنفيذ عدد محدود جدا من نشاطات البحث • والاموال التي قدمها صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية مخصصة لنشاطات ما قبل المسح الميداني فقط • وهكذا فان ملف المشروع وبالتحديد مسوحه الميدانية وتحليلها يظل موضع اشكال نظرا لعدم كفاية الموارد •

وهكذا، كما اوضحنا من قبل، سوف يتطلب استكمال الدراسة طبقا لنطاق اختصاصها المقرر رصد مبلغ اضافي قدره ٠٠٠ ٣٩٢ دولار امريكي تقريبا •

الجزء الثاني

تتصف الاحصاءات المتوفرة عن الشعب العربي الفلسطيني بانها ناقصة وغير دقيقة، ذلك ان عدم اجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني منذ عام ١٩٣١ وان الفلسطينيين مشتتون في عدد من الاقطار العربية وغير العربية وان عددا كبيرا منهم قد اكتسب جنسية احد الاقطار الاخرى، كل هذه عوامل اسهمت في عدم توفر معلومات ديمغرافية واجتماعية اقتصادية كافية عن هذا الشعب. واذا وضعنا هذه العوامل والظروف الاخرى في الاعتبار، بدا لنا ان الحاجة ماسة الى اجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني . ان تعدادا كهذا لن يقدم فحسب معلومات عن الفلسطينيين ولكنه سيسهم ايضا في الحفاظ على الهوية القومية لهذا الشعب.

ان الدول العربية ولا سيما البلدان العربية في غربي آسيا، قد ادركت هذه الحاجات وقامت، في اكثر من مناسبة، باعتماد توصيات تدعو الامم المتحدة وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية الى اجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني . والمثال على ذلك ان المشاركين في الاجتماع الاستشاري للامم المتحدة وصندوقها للنشاطات السكانية لمتابعة مقررات المؤتمر العالمي للسكان في منطقة غربي آسيا ، (الدوحة، ٢٤ - ٢٥ آذار/مارس، وبيروت ١ - ٣ أيار/مايو ١٩٧٥) كانوا قد اوصوا " ... بأن تعمد الاقوام، بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الفلسطينية المحلية، الى اجراء مسح شامل بعدد توزيع الشعب العربي الفلسطيني داخل المنطقة وخارجها وخصائصه الديمغرافية والاقتصادية ".

ثم ان مؤتمر جامعة الدول العربية للنشاطات السكانية في الدول العربية (القاهرة، ٢١ - ٢٢ ايار/مايو ١٩٧٥) اوصى " ... بأن يستجيب صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية لطلبات منظمة التحرير الفلسطينية بشأن تنفيذ المشاريع السكانية، بما في ذلك الدراسات ذات الصلة والخدمات اللازمة للفلسطينيين داخل وانهم المحتل وخارجه ".

ولعل الاهم من ذلك ان الدول الاعضاء في الاكوا، تأكيدا منها مجددا لقرارها باجراء تعداد للشعب العربي الفلسطيني، قد اعتمدت في الدورة الثالثة للاكوا (١٤ ايار/مايو ١٩٧٦) التوصية رقم ٢٨/٣ وفيها حثت دول الاكوا صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تقديم الدعم المادي للقيام بتعداد ودعت الامين التنفيذي الى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة " بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية " للقيام بالتعداد في اقرب وقت ممكن . واخيرا، اعتمدت اللجنة (الاكوا) في دورتها الخامسة في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ، مشروع القرار ٥٨ (٥) بشأن تعداد الشعب العربي الفلسطيني وفيه حثت اللجنة مرة اخرى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية على تمويل التعداد ودعت جميع الدول الاعضاء الى تقديم جميع التسهيلات لتمكين الاكوا من تنفيذ هذا المشروع بنجاح . كما دعت الامين التنفيذي الى متابعة تنفيذ القرار بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . واستجابة لهذه التوصيات ولهذه القرارات عمد صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى اتخاذ الخطوات التالية :

١ - عقد اجتماع للخبراء في دمشق في الفترة من ٦ الى ٩ حزيران /يونيو ١٩٧٧ بشأن " تعداد الشعب العربي الفلسطيني " وضم الاجتماع ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ونخبة من الاحصائيين والديموغرافيين العرب وممثلين عن المؤسسات العربية المتخصصة في الدراسات الفلسطينية بالاضافة الى خبراء الاكوا • وقد ناقش الاجتماع المشكلات الفنية الرئيسة التي تواجه تنفيذ التعداد وحلولها • وقد تولى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية تمويل عقد هذا الاجتماع •

٢ - اعدت الاكوا بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ملف مشروع وقدمته الى صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في آذار /مارس ١٩٧٨ • وقد وردت موافقة مبدئية على هذا المشروع كما وردت الاموال اللازمة للخطوات التمهيدية في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ، ووردت تعهدات اضافية لهذه الخطوات التمهيدية في آذار /مارس ١٩٧٩ • وبالنظر الى ضخامة المشروع وتعقده فان موافقة صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية كانت سريعة جدا •

٣ - تم تعيين خبير للتعداد وباشر العمل في ١٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ •

٤ - وفي آب /اغسطس من تلك السنة تم بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية تشكيل لجنة استشارية تتألف من ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية وممثل عن الاكوا وممثل عن خبير التعداد وممثلين من المنطقة سينضمون الى اللجنة الاستشارية عند الاقتضاء • ومهمة هذه اللجنة هي ان تبحث مع الحكومات العربية المختلفة في طرق التعاون مع الاكوا في تنفيذ هذا المشروع • وقد تفاوضت اللجنة مع الحكومة الاردنية ، وشملت المفاوضات في ذلك الوقت السيد عصام العجلوني وزير العمل الاردني •

٥ - كذلك جرى تأليف لجنة استشارية فنية تألفت من المدير العام لدائرة الاحصاءات العامة في الاردن ومن مدير المكتب المركزي للاحصاء في سورية ومن ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية ومن خبير التعداد • وقد اجتمعت اللجنة عدة مرات منذ انشائها وتوصلت الى اتفاقات بشأن عدة امور فنية بما في ذلك التبويبات المؤكدة اللازمة لتعداد الفلسطينيين •

٦ - وكان تعداد سكان الاردن قد اجري في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ وتم الحصول منه على معلومات عن الاسر التي ولد اربابها في فلسطين • وجرى ترميز هذه المعلومات على وجه مناسب ويمكن تجهيزها في اواخر عام ١٩٨٠ • وقد قطعت حتى الآن مرحلة متقدمة من المفاوضات لادراج القضايا المناسبة وللحصول على التبويبات المناسبة من تعداد السكان في سورية الذي من المقرر ان يجرى في اواخر هذه السنة • وهناك ايضا مفاوضات مماثلة جارية الآن مع دولة الكويت ومع دولة الامارات العربية المتحدة •

وتتضمن الخطوات المقبلة الحصول على المعلومات اللازمة عن الشعب العربي الفلسطيني في البلدان العربية التي لا تجرى تعدادا في الوقت الحالي ، كما تتضمن الحصول على هذه المعلومات من الاقطار غير العربية التي توجد فيها تجمعات كبيرة من الفلسطينيين •

وعلى العموم ، امكن التغلب على الصعوبات الفنية ، وسيتم الانتهاء من اعمال التعداد في اواخر عام ١٩٨٢ حسبما كان متوقعا من قبل ، وذلك في حال توفر التعاون من قبل البلدان المعنية ، وخاصة تلك الواقعة داخل المنطقة •